



## أوراق تأمينية

### هيفاء شمعون عيسى\*: شجون تأمينية عراقية

الزميل مصباح كمال هو الأكثر غزارة في الكتابة عن قضايا التأمين العراقي. والعديد منا مدينون له لتتويرنا عن جوانب من تاريخ التأمين في العراق ورجالات وسيدات التأمين، وكذلك إثارته للإشكاليات التي تختفي وراء "برامج" الحكومة الخاصة بقطاع التأمين وتقديمه لبعض الحلول. كل هذا وهو يعيش في المهجر منذ سبعينيات القرن الماضي.

أقول هذا بعد الاطلاع على مقالة له بعنوان "التأمين في بيان للمكتب الإعلامي لوزارة المالية"، المنشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين.<sup>1</sup> رغم مرور أكثر من سنتين على نشر هذه المقالة فإن مقالته تحتفظ بدرجة من الراهنية وذلك لأن قطاع التأمين العراقي يكاد أن يكون مراوحاً في مكانه. وعدا ذلك فإن النقد الوارد فيها يتطابق مع ما كنت أفكر فيه واكتب عنه أحياناً فيما يخص عدم الاهتمام الرسمي والتهميش الكامل لقطاع التأمين من قبل وزارة المالية بالذات رغم كل ما قدمناه من افكار ومقترحات لاستعادة نشاط التأمين في العراق إلى ما كان عليه قبل غزو العراق للكويت سنة 1990، وتعريف المواطن العراقي بأهمية التأمين في حياته اليومية. وهو ما اعتبره أنه يقع ضمن واجباتنا الروتينية اليومية بالعمل في حين أن بيان وزارة المالية صاغها على أنها انجازات (الاعجاب بالنفس لا اكثر).

<sup>1</sup> مصباح كمال، "التأمين في بيان للمكتب الإعلامي لوزارة المالية"، المنشور في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين:

<http://iraqieconomists.net/ar/2020/12/16/%d9%85%d8%b5%d8%a8%d8%a7%d8%ad-%d9%83%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%a7%d9%84%d8%aa%d8%a3%d9%85%d9%8a%d9%86-%d9%81%d9%8a-%d8%a8%d9%8a%d8%a7%d9%86-%d9%84%d9%84%d9%85%d9%83%d8%aa%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%b9/>



## أوراق تأمينية

لقد أثارت مقالة زميلنا شجوناً ظلت تراود أذهاننا حول سبب/أسباب استمرارية فشل القطاع في تحقيق نقلة نوعية وكمية منذ عام 2005. وبودي هنا أن استعيد بعض الأفكار التي كنا ولا نزال نتحدث عنها كالاتي:

1- لغرض استعادة نشاط السوق من الضروري العمل على تفعيل القوانين والتعليمات الصادرة قبل 2003 والتي تضمن حقوق شركات التأمين المحلية وتمنح لها صلاحيات الاكتاب بتأمين كل مشاريع الدولة او المشاريع الخاصة. ورغم تقديم اكثر من 30 تعديل لقانون تنظيم اعمال التأمين رقم 10 لسنة 2005 التي تمت دراستها ورفعها لغرض التشريع من اجل الحفاظ على حقوق الشركات المحلية ومنذ عام 2017 ولكن ولحد الان لم يتم العمل على تعديل القانون.

2- تهيئة الكوادر الفنية المتخصصة بمجال التأمين لرفع كفاءة ادائها وبالتالي رفع كفاءة ادارة وعمل شركات التأمين، وهو ما كنا نسعى للعمل عليه لكن لم تكن هناك استجابة حقيقية لهذا الموضوع واقتصر الأمر على تقديم دورات تأهيلية لمبادئ التأمين لموظفي الشركات المحلية العامة والخاصة. لكن الكوادر بحاجة الى معلومات فنية واسعة تمكنهم من مجارة واقع التأمين العربي على الاقل مما يؤثر على رفع مستوى الاعمال واداء الشركات.

3- بالنسبة لهيكلية الشركات العامة والتي أعني بها هنا موضوع دمج شركات التأمين العامة المباشرة (وهي شركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية) فقد تم التوصل إلى الموافقات حول الموضوع من هيئة الرأي بوزارة المالية بعد تقديم الأوليات حول الجدوى الاقتصادية للدمج والمقدمة من جامعة بغداد تحديدا لغرض استحصال الموافقة من الامانة العامة لمجلس الوزراء. في ذلك الحين كان السيد مهدي العلاق هو المسؤول عن الملف، وهو الذي عطّل الموضوع ولم يرفعه لمجلس الوزراء والسبب؟ الله اعلم. في الواقع، إن السبب غير معلوم لحد الان. وبذلك



## أوراق تأمينية

اصبح الأمر (الهيكله بمعنى الدمج) حالياً شبه مستحيل لوجود افراد وشخصيات معينة تسعى لإدارة شركات التأمين العامة من اجل مصالحها ومصالح الجهات المرتبطة بها.<sup>2</sup>

4- اما على مستوى شركات التأمين الخاصة فهناك أيضاً اعدادا من الشركات غير العاملة وغير المنتجة وغير المهنية اصلا، هدفها الأساس تحقيق الربح كأى شركة تجارية ودون ان تقدم شيئاً مفيداً للقطاع ولا حتى ان تسهم بتطويره. وهذا ما لمستته عن قرب من بعضهم المتخوف من الدخول في تأمين مشاريع معينة او تحمل مسؤوليات لتغطيات معينة كأنما اوجدوا الشركة للتباهي بأن لديهم مجموعة شركات ومؤسسات ومصارف، أي الترويج لصورة مضللة لأصحابها كمالكين لكيانات كبيرة متعددة النشاطات، أو احيانا استخدامها كقنوات لغسل الاموال.

هذا ما وددت التحدث عنه تعقبا على انجازات وزارة المالية وديوان التأمين وشركات التأمين الحكومية التي تجعلني اشعر بالقلق والحسرة على هذا القطاع وتاريخه في بلدنا والذي هو جزء من الكل الحالي.

(\* مدير عام سابق لشركة التأمين الوطنية وشركة التأمين العراقية  
حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى  
المصدر. 31 أيار 2023

<http://iraqieconomists.net/ar/>

<sup>2</sup> بعد أن انتهيت من كتابة مقالي وردتني معلومات تفيد أن مشروع الدمج أصبح سارياً بعد حصول موافقة وزارة المالية الحالية عليه (رغم أن هناك موافقة سابقة لهيئة الرأي بالوزارة بعهدي)، وتم رفعه للأمانة العامة لمجلس الوزراء لغرض المصادقة وهو ما تم في اجتماع يوم امس بحضور السيدة طيف سامي وزيرة المالية. ونحن الآن بانتظار موافقة مجلس الوزراء على مشروع الدمج.